كشف الحريق الذى نشب فى مول «سيتى ستارز» بمدينة نصر هذا الأسبوع إهمال وغياب الصيانة داخل الأماكن العامة التى يرتادها آلاف الأشخاص يوميا، وتقصير الجهات المسئولة عن المتابعة والتفتيش على هذه الأماكن بصفة دورية للتأكد من التزامها بمعايير الأمن الصناعى والسلامة المهنية فى حالة حدوث أية حرائق أو طوارىء، ورغم أن حادث حريق «الحرية مول» فى ١٩٩٧ مازال ماثلا فى الأذهان إلا أنه مازالت تتكرر الكوارث، وفى كل مرة يبرر القائمون على تلك المولات أن الأمر مجرد خطأ بشرى فقط برغم ما ينتج عن هذه الحوادث من إثارة الفزع لدى روادها والمواطنين والذين يقيمون بالقرب منها ان أغلب هذه المولات أو المراكز التجارية لايوجد بها نظم حديثة فى مجال مكافحة الحرائق بجميع أنواعها فى حين أنها تجنى أرباحاً هائلة بعد أن سحبت الزبائن من المحلات الصغيرة.

حريق «سيتى ستارز» يكشف

الصيانة غائبة فى «المولات»

حوادث الحريق فى مصر تتجاوز سنويا ٣٠ ألف حادث، وبلغت خسائرها الاقتصادية أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه فضلا عن الخسائر فى الأرواح وفقا لاحصائيات الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

والغريب أن العديد من المولات والمنشآت التجارية الكبيرة تفتقد إلى أجهزة الإطفاء اليدوية كالطفايات الصغيرة بأعداد مناسبة لاستعمالها وقت الضرورة إلى جانب عدم وجود فريق عمل مدرب يراعى استمرار عملية الصيانة الدورية للحقات المبنى بغض النظر عن رقابة مصلحة الدفاع المدنى حفاظا على الأرواح والممتلكات مع الاستعداد للمواجهة فى حالات الحرائق مما يزيد من معدل الخسائر والهلع.

ولاتوجد أعداد كافية من الفنيين فى مجال السلامة المهنية، حيث ان عددهم الحالى لايتجاوز ١٨٠٠ شخص لمراقبة نحو مليونى منشأة.

أين المراقبين ؟

يرجع اللواء محمود مبارز - مدير إدارة مصلحة الدفاع المدنى سابقا - حدوث الحريق لعدم وجود مراقبى أمن لمتابعة أعمال التجديدات التى تسببت فى ذلك وافتقادهم التدريب على أعمال مكافحة الحرائق البسيطة، وحتى الحالات المصابة فهى نتيجة اختناقات من الدخان أو بسبب التدافع للهروب على الرغم من أن تجهيزات المرافق والصيانة بهذا المبنى تتم على أعلى مستوى.

ومصلحة الدفاع المدنى مهما كان عدد الضباط العاملين بها فى التفتيش والمرور لن تغطى جميع المنشآت التجارية بالجمهورية وهنا يلزم صاحب المنشأة بالتعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة لعمل الصيانة الدورية اللازمة.

وهناك بعض الاشتراطات لضمان سلامة أى مبنى وتضعها مصلحة الدفاع المدنى وإدارتها بحيث توفر لجانا للمتابعة لزيارة أى مبنى أو منشأة تجارية بشكل مفاجىء للتأكد من صلاحية الأجهزة قبل الحصول على ترخيص التشغيل وبعد الحصول عليه خاصة وإنه لايمكن إعطاؤه لأى مول أو منشأة تجارية إلا بعد التأكد من توصيل جميع المرافق من غاز أو كهرباء أو صيانة وعمل تجارب عملية ميدانية لمعرفة لجان متخصصة للتأكد من صلاحيتها بجانب وجود أجهزة إنذار مبكر بمجرد تصاعد الأدخنة ونظام الإطفاء التلقائى ويحدد حسب طبيعة المكان من أطفاء بالمياه أو بودرة أو غازات مجمدة وتجهيز المكان بحنفيات حريق و خراطيم إطفاء وأجهزة إطفاء يدوية مع توافر الأفراد المدربين على استخدام هذه الأجهزة فعادة يمكن السيطرة على الحريق فى الـ ٥ دقائق الأولى فضلا عن وجود أعمال صيانة دورية تتم كل ٣ أشهر وتكلف بها جهات الدفاع المدنى وإدارة الأمن الصناعى والمتاح لها المرور بشكل مستمر فلها سلطة إغلاق أى منشأة إذا وجدت هناك أى تقصير فيما يخص أعمال الصيانة.

ويقول اللواء نادر نعمان - مدير مصلحة الدفاع المدنى سابقا وخبير الأمن الصناعى وإطفاء الحرائق. لايمكن منع الحرائق نهائيا وإن كانت هناك مجموعة من اشتراطات الأمن الصناعى التى يجب توافرها لدى أى منشأة خاصة المنشأة التجارية التى يتردد عليها الجماهير مثل شبكات المياه، أجهزة الإطفاء اليدوية، شبكات الإنذار وأجهزة الإطفاء التلقائى وكذلك اللوحات الإرشادية ومسالك الهروب وفتحات التهوية التى تفتقد إليها أغلب هذه المبانى حيث تصمم هذه الفتحات لحماية المبنى من الأمطار والحرائق فعند حدوث أى حريق تستشعر الدخان فتفتح النوافذ تلقائيا مما يسمح بتسريب الدخان للخارج.

بدون صيانة

بينما يوضح دكتور مصطفى مفتاح مدير عام الأمن الصناعى بوزارة القوى العاملة سابقا - أن التباطؤ فى أعمال الصيانة هو الذى يساهم فى تكرار مثل هذه الحوادث وذلك ناتج عن افتقاد أصحاب هذه المشروعات لأهمية هذه الأعمال وبالرغم من أن الإدارة العامة للسلامة والصحة المهنية لها ٢٦ إدارة فنية فى جميع المحافظات وكل إدارة يتبعها مكاتب طبقا للحجم الصناعى، فالقاهرة بها ٢٨ مكتبا يعمل بها المهندسون والكيميائيون والأطباء، إلا أن عددها قليل وإجمالى العاملين بها ١٨٠٠ وبالتالى لايمكن بأى حال أن يقوموا بتغطية مليونى منشأة تجارية ولايمكننا الاستعانة بغيرهم لعدم وجود خريجين من هذه التخصصات وحاجتنا شديدة لهم فضلا عن أن التفتيش يتم مرة كل عام أو عند وجود شكوى وهى لاتكفى إطلاقا للاهتمام بالصيانة وتدارك أى تلف يمكن حدوثه للأجهزة .

ويجب على أى منشأة يزيد عدد العاملين بها عن ٥٠ فردا إجبار صاحبها على وجود جهاز أو إدارة للصحة والسلامة المهنية يقوم بتنفيذ أى تعليمات حسب قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ إذا ما وجد أى تقصير ويعطى إنذارا للمنشأة ومهلة لمدة شهر لإصلاح المخالفات وإذا ما ثبت جدية أصحاب المنشأة تزيد المهلة وإذا ثبت وجود تباطؤ يحرر محضر باعتبار أن لهم صفة الضبطية القضائية.

الميزانيات لاتكفى

ويقول دكتور محمد عبدالباقى إبراهيم - أستاذ التخطيط العمرانى - ان تكرار حوادث الحريق التى تحدث سواء فى الأبنية العامة أو المساكن نتيجة لغياب أعمال الصيانة وعدم وجود وعى بأهميتها فنحن نفتقد لمفهوم وأساليب الصيانة فى المناهج التعليمية التى تدرس بكليات الهندسة بجانب عدم وجود ميزانيات ترصد لها ففى مشروعات الدولة ترصد التكلفة الابتدائية للإنشاء فقط أما مصاريف المنشآت التجارية القائمة فضلا عن أن فكرة اللجوء إليها حتى ولو بخبرة أجنبية أمر مكلف لايقدم عليه سوى القليل.

وساعد فى الأزمة أن القانون المصرى يجبر أصحاب هذه المشروعات على أعمال الصيانة للمصاعد فقط نظرا للحوادث العديدة التى وقعت فى فترة السبعينات ولم يهتموا بأعمال الصيانة للمرافق وتركيب أجهزة الإنذار والإطفاء مما يدعو لإعادة صياغة هذه القوانين لضمان أكبر قدر من السلامة المهنية والصحية.

ويجب مراعاة عدة اشتراطات سواء على مستوى التخطيط العمرانى أو على مستوى التصميم المعمارى بالنسبة للتخطيط العمرانى بتوافر الطرق الواسعة والملائمة لحركة سيارات الاطفاء مع عدم وجود مناطق يصعب وصول السيارات إليها أيضا يجب وجود شبكة لمواسير الحريق ذات ضغوط مناسبة لزوم عمليات المكافحة. وبالنسبة للمشروعات الكبرى لابد أن يتوافر بها خزانات مياه أرضية ذات سعة تتحدد حسب حجم المشروع وملحق بها طلمبات مياه تعمل حتى ولو فى حالة انقطاع التيار الكهربائى أما على مستوى المنشآت يجب أن يراعى كود الحريق والذى يصدره المركز القومى لبحوث البناء والاسكان والذى يحدد مكان الحريق فى أسرع وقت والعمل على اخماده بجانب أن التصميم المعمارى يجب أن يوفر وجود ممرات ومسالك واسعة للهروب فى حالة الحريق أو الكوارث وأن تؤدى تلك المسارات لسلالم مؤمنة من الحريق والدخان وأن تفتح لخارج المبنى مباشرة بالاضافة إلى أهمية وجود نظم للانذار تستشعر الحريق بالحرارة أو بالدخان مع توافر فتحات للتهوية ويواكب ذلك نظم الاطفاء سواء رشاشات المياه التلقائية أو الغاز الخامل أو البودرة. ومن الواجب تدريب ١٠٪ من العاملين بالمنشآت العامة على امكانية التصرف فى حالة الكوارث وعمل دورات تدريبية لهم.

مسرح حادث الحريق بالمول

حريق المول أصاب رواده بالخوف

عدسة : إبراهيم بشير

أين التخطيط ؟

ويؤكد د. مجدى قرقر - أستاذ التخطيط العمرانى والتصميم الانشائى جامعة القاهرة - أن هذه الحادثة ليست الأولى من نوعها فللأسف نحن ننفعل عند حدوث الكارثة ثم ننام لنستيقظ على كارثة جديدة فعند تخطيط أى مدينة جديدة تحدد أماكن للأسواق التجارية ودور العبادة والخدمات العامة، التى يجب بناؤها فى شوارع ذات اتساعات كبيرة لسهولة امكانية وصول عربات الاطفاء إليها عند حدوث أى حريق مع ضرورة توافر اشتراطات الأمن الصناعى، التى يتم مراجعتها من قبل أجهزة الأمن الصناعى، والدفاع المدنى التابعة لوزارة الداخلية التى يشترط موافقتها للحصول على تراخيص البناء وواقع الأمر أن هذه المواصفات فى معظم الأحيان تتم بشكل صورى لذا من الضرورى، مطابقة ما يتم تنفيذه على ما تمت الموافقة عليه ويجب أن يخرج الأمر من يد وزارة الداخلية ليصبح فى أيدى مهندسين استشاريين متخصصين يتولون المتابعة الدورية للمراكز التجارية وإن كان من الأفضل أن تتبع هذه المراكز مجمعة التأمين العشرية التى تؤمن على سلامة المنشآت وتتقاضى نسبة من تكلفة المنشأة نظير التأمين عليها من الناحية الإنشائية لذا يجب أن تمتد اختصاصاتها لتشمل سلامة المنشأة من أخطار الحرائق والكوارث.

❑ ١٨٠٠ فنى فقط يعملون فى مجال الأمن الصناعى على مستوى الجمهورية

تحقيق :
عبداللطيف حامد
نهال بلال
دعاء عبدالرحمن